



● نور الحدي اليـز

هل انتهى حكم الإسلاميين بالمغرب: أسباب غضب الدولة على بن كيران؟

من الوزراء عدم المجازفة بتجاوزها، لهي مؤشرات أضحت تخرج، إن لم تكن تقلق النظام السياسي للبلاد القائم على إبراز رئيس الدولة، على أنه الأول في كل شيء ولا سيما على المستوى السياسي والاجتماعي والشعبي.

ثالثا: وهذا له علاقة بالسبب السالف الذكر، أن الدولة كانت مع قرب انتهاء ولاية بن كيران الأولى، توشك على أن يضيق صدرها بتصرفاته وتصريحاته غير المترنة تلك، من قبيل ما ذكرنا سابقا، ولذلك، فقد كان براهن جانب مهم من السلطة على مؤتمر الحزب الذي كان مقرا في السنة الماضية قبل أن يتاجل إلى أجل غير مسمى بمبررات غريبة وغير مسبوقة في تاريخ الحزب الذي ظل منذ تأسيسه يحافظ على التنظيم المنتظم لمؤتمراته واستبدال قياداته في تناغم تام مع قوانينه الداخلية إلى درجة أنه أصبح مثالا يحتذى به على مستوى الأحزاب. وكانت قيادات «البيجيدي» قد جسد نضال الشارع وعرفت بأن توجه بوصلة الناخب في اقتراع 07 أكتوبر سيكون لفائدة حزبه، ومن ثم ارتأت بقاء بن كيران على رأس الأمانة العامة، دون عقد المؤتمر الذي كان يفترض تغييره فيه، لأن ذلك يعني بقاءه رئيسا للحكومة، وهذا ما صدق بعد ذلك الفوز الكاسح للحزب في الانتخابات (125 مقعدا نيابيا) ليتم تعيينه من طرف الملك من جديد رئيسا للحكومة لولاية ثانية، في سابقة من نوعها في التاريخ السياسي المغربي، بحيث صدق حدس قيادة الحزب وخاب توقع النظام السياسي الذي كان يراهن على كون رسائل الملك العديدة -على الأقل في خطاباته الرسمية- المنقطة لحكومة بن كيران ولطريقة تدبيرها لبعض الملفات، والمهاجمة ضمنا لتصريحاته حول «ازبواجية الدولة» و«المس بالمؤسسات».

«الرسائل» قد يلتقطها «إخوان» بن كيران ويقوموا بتغييره في مؤتمراتهم، لكن لا شيء من ذلك وقع! والنتيجة أن كان النعتر أو «البلوكاج» الذي عرفه مسار تشكيل الحكومة، بدءا بتراش أخنوش لحزب الأحرار بتلك الطريقة «المريبة»، ومرورا بالإملاءات غير المنتهية للملياردير السوسي وانتخاب رئيس مجلس النواب من حزب صنف مبدئيا في المعارضة، ثم وصولا إلى الإعفاء في 15 مارس.

به التحكم» والمقصود تحديدا وبدون الغاز، الحزب المقرب من السلطة (الأصالة والمعاصرة) الذي اتهمته قيادات الحزب (الإسلامي) - تلميحاً أو تصريحاً- أكثر من مرة، على أنه يستمد قوته من مؤسسه المستشار الملكي، فؤاد عالي الهمة، بحيث أصبح «يتحكم» في عدد من الأحزاب ورجال السلطة بطريقة تسمح له بإدارة المشهد السياسية تماما كما تدار الدولة ذات المؤسسات، بحسب زعم «البيجيديين» وأولهم رئيسهم، ولسنا هنا في حاجة إلى التذكير بما درج عليه السياسيون وكبار مسؤولي الدولة من ضرورة لجم أفواههم بكثير من التحفظ والتريث عند الحديث عن الدولة/المخزن، بل والإعراض تماما حتى عن الإشارة إليها، ولو من باب التلميح، فما بالك أن تشكك في مركزيتها ومحوريتها وقوتها بأن تجعل لها ندا كذاك الذي جعله لها المستعمر إبان نفى السلطان محمد الخامس، وهذا لعمرى إن باب التشكيك في الشرعية حتى؟! إنه خطأ لا يغفر..

ثانيا: لا ينكر إلا مضلل أو كاتب، مدى النجاح الذي حققه السيد بن كيران على المستوى الشعبي، بغض النظر عن اختلافنا مع الرجل حول كثير من السياسات العمومية التي أضرت بفئات عديدة من المجتمع، من قبيل إصلاح صناديق التقاعد ورفع الدعم عن عديد من المواد وغير ذلك، ولسنا نشك في كونه، ربما السياسي الوحيد - منذ زمن- الذي استطاع تبسيط الخوض في السياسة والحديث فيها من طرف حتى عامة الناس، وكفي التدليل على ذلك بما بات ممكنا الوقوف عليه فقط في الشارع العام من أحاديث الناس البسطاء عن مواضيع سياسية تهتم الحكومة والوزراء ورئيس الحكومة و«الحزب الحاكم» و«الدعم» و«المقاصة» و«الانتخابات» وغيرها.. زد على ذلك مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت منابر نشطة للتواصل السياسي، من خلالها يعبر الكثير من الوزراء عن مواقفهم بينما يرد عليهم الناس/النشطاء بأرائهم وانتقاداتهم وأحيانا بعراض وصفحات احتجاجية أو تاييدية ضد أو مع هذا الوزير أو ذاك.

إن هذه الشعبية التي كسبها بن كيران - رغم علانيتها- إضافة إلى كاريزما شخصيته التي كانت تتجلى واضحة في كثير من الأحيان في خطابه المعبرة ضمنا عن تخطي وتحدي بعض ما يمكن تسميته «الخطوط الحمراء» التي ألف «خدام الدولة»

الطريقة المؤسفة التي انتهت بها الفترة الثانية لولاية السيد عبد الإله بن كيران كرئيس للحكومة، حملت معها الكثير من التساؤلات، على ضوء الذي جرى مع الرجل طيلة نحو ستة أشهر من المشاورات مع الأحزاب المعتلة في البرلمان، لم تؤد إلا إلى طريق مسدود وإلى علامات استفهام كبرى، وحدها الأيام المقبلة ستجيبنا عنها!

ويعد أن كان بن كيران (الأمين العام لحزب العدالة والتنمية)، يراهن على تدخل القصر الملكي لتسهيل مهمته في تشكيل الحكومة، خاصة في ظل العراقيل والشروط المحققة التي وضعها عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، فوجئ ببلاغ صادر عن الديوان الملكي ينهي ولايته الثانية، ويعلن عن استبداله بشخصية من نفس حزبه، وهو ما كان بعد مرور 48 ساعة فقط عن الإعفاء، حيث تم تعيين السيد سعد الدين العثماني رئيسا جديدا للحكومة.

ويبدو أن بلاغ الديوان الملكي الصادر في 15 مارس 2017، جاء محملا بالكثير من الرسائل والإشارات، التي لم تتل ما تستحقه من تسليط للأضواء من طرف المنتبحين لاستنباط معانيها وإيماءاتها، بحيث - في نظرنا المتواضع- يمكن أن يلخص البلاغ حالة نفسية معينة هي تحديدا «عدم رضى» الدولة، ليس فقط على السيد بن كيران الذي يعرف الجميع أنه نقل مؤسسة رئاسة الحكومة (الوزارة الأولى سابقا) من القالب النمطي الذي عرفت به طيلة التاريخ السياسي المغربي من كونها فقط وزارة متقدمة (الأولى) عن باقي الوزارات الأخريات إلى مؤسسة (رئاسية) مبادرة، على الأقل انطلاقا مما خولها إياه دستور 2011، ولكن هو «عدم رضى» على الحزب برمته، وذلك للأسباب التالية، كما نزعّم: أولا: السيد بن كيران بالرغم مما أظهره طيلة فترة ولايته السابقة من اندفاع وتهافت على إظهار ولائه للنظام وللملك تحديدا، بحيث صار المثل الأبرز الذي يضرب به القول: «ملكي أكثر من الملك»، إلا أنه كان يرتكب مع ذلك، ومن حين لآخر، أخطاء قاتلة تجعل المنتبج أمام ريب وشك، فبالأحرى بالنسبة للنظام المخزني القائم منذ قرون على ضرورة إبداء «خدامه الأوفياء» لولايتهم التام والبات الذي لا تشوبه شائبة.

ولعل من أبرز تلك الأخطاء (الكثيرة) وأخطرها، تصريح بن كيران على أن هناك دولتين في المغرب، وكان يقصد بذلك طبعاً، ما درج على وصفه هو وحزبه